

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية الدعوة وأصول الدين
قسم الكتاب والسنة

كُتُبُ السُّنَّةِ

رقم المادة ٦٠٢٣٣٥

إعداد

أ.د موفق بن عبدالله بن عبدالقادر

١٤٣٦-١٤٣٧هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على النبي المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه إلى يوم الدين...

أما بعد: فهذه مذكرة موجزة هدفها التعريف بتاريخ كتابة وتدوين السنة النبوية المطهرة، وبأشهر كتب السنة النبوية، وهي موافقة للمنهج الدراسي لطلاب كلية الدعوة وأصول الدين قسم الكتاب والسنة.

وتتسم بالإيجاز وذلك لأن هذه المادة لها مُعطيات وصلة ببعض المواد الأخرى التي يدرسها الطلبة في هذه الكلية المباركة...

أسأل الله تعالى أن ينفع بها طلاب العلم الشرعي إنه هو السميع العليم.

كتبه

أ.د موفق بن عبدالله بن عبدالقادر

مكة المكرمة جامعة أم القرى - قسم الكتاب والسنة.

١٤٣٧/١/١

القسم الأول: مراحل كتابة وتدوين كُتُب السُّنَّة

تعريفات أولية:

كتابة السُّنَّة النبويَّة:

أ- الكتابة لغة: ((كَتَبَ الشَّيْءَ يَكْتُبُهُ كُتُبًا وَكِتَابًا وَكِتَابَةً، وَكَتَبَهُ: خَطَّهُ، فَكَتَابَةَ الشَّيْءِ: خَطُّهُ)).

ونقل عن الأزهري في معنى الكتاب أنه اسم لما كُتِبَ مَجْمُوعًا^(١).

((وكتب الكتاب يكتبه كُتِبَةً وَكِتَابًا وَكِتَابَةً وَكِتَابًا، وَاكْتُبُهُ لِنَفْسِهِ: اَنْتَسَخَهُ))^(٢).

ب- التدوين لغة:

مُجْتَمَعُ الصُّحُفِ، وَجَمْعُهُ: دَوَائِرٌ وَدِيَاوِينٌ^(٣).

والكتب جمعها ورتبها^(٤).

الدِّيْوَانُ: هُوَ الدَّفْتَرُ الَّذِي يُكْتُبُ فِيهِ أَسْمَاءُ الْجَيْشِ وَأَهْلُ الْعَطَاءِ.

وَأَوَّلُ مَنْ دَوَّنَ الدَّوَائِرَ عُمَرُ، وَهُوَ فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ^(٥).

فالتدوين هو: جمع الصُّحُفِ المُفْرَقَةِ فِي دِيْوَانٍ لِيَحْفَظَهَا.

(١) لسان العرب: ٣/٢١٦، مادة (كتب).

(٢) أساس البلاغة لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى سنة ٥٣٨هـ): ١٢١/٢.

(٣) لسان العرب: ١/١٣٩ مادة (دون).

(٤) المعجم الوسيط: ١/٣٠٥.

(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر: ٢/١٥٠.

التعريف بأنواع كُتُبِ الحديث:

١. الأبواب:

١. لغة: البابُ في الأصل: ما يُدخَلُ منه إلى المقصود، وقد يُطلقُ على الصَّنَفِ.

ب- اصطلاحًا: اسمٌ لطائفةٍ مختصةٍ من العلم، مُشملةٌ على مسائل وفصول غالبًا^(١).

٢. الموطآت

أ- لغة: جمع: موطأ، والموطأ لغة: وَطَأَهُ هَيَّأَهُ، وَدَمَّتْهُ وَسَهَّلَتْهُ... وَرَجُلٌ مُوطَأٌ الْأَكْنَافِ، كَمُعْظَمٍ: شَهْلٌ دَمِثٌ، كَرِيمٌ مِضْيَافٌ^(٢).

ب- الموطأ اصطلاحًا: الموطأ في اصطلاح المحدثين: هو الكتاب المرتب على الأبواب الفقهية، ويشتمل على الأحاديث المرفوعة، والموقوفة، والمقطوعة، فهو كالمُصنَّفِ، وإن اختلفت التسمية.

٣. الجوامع:

أ- الجمع لغةً: جمع الشيء عن تفرقة: يَجْمَعُهُ جَمْعًا، وَجَمَعَهُ، وَأَجْمَعَهُ فَاجْتَمَعَ.

والمجموع: الذي جُمع من ههنا وههنا، وإن لم يجعل كالشيء الواحد^(٣).

ب- الجامع اصطلاحًا:

الجامع عند المحدثين: ما يوجد فيه من الحديث جميع الأنواع المحتاج إليها من العقائد، والأحكام، والرقاق، وآداب الأكل والشرب، والسفر، والمقام، وما يتعلق بالتفسير، والتاريخ، والسيرة، والفتن، والمناقب، والمثالب وغير ذلك^(٤).

٤. المصنَّفات:

أ- الصَّنَفُ لغةً: الصَّنَفُ، والصَّنْفُ، النَّوْعُ، والضَّرْبُ مِنَ الشَّيْءِ، والتَّصْنِيفُ: تمييز الأشياء

(١) هداية الراغب شرح عمدة الطالب: للإمام منصور بن يونس البهوتي (ت ١٠٥١هـ)، تأليف: العلامة عثمان بن أحمد بن قائد النجدي (ت ١٠٩٧هـ): ٤١ / ١ (تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل)، مكتبة إحياء التراث ١٤٢٢هـ).

(٢) القاموس المحيط: ٢٧ / ١.

(٣) لسان العرب: ٥٣ / ٨.

(٤) الرسالة المستطرفة: ٤٢.

بعضها من بعض وصنّف الشيء مميّز بعضه من بعض، وتصنيف الشيء جعله أضناً^(١).
وفي أساس البلاغة: وصنف الأشياء: جعلها صنوفاً وميز بعضها من بعض، ومنه:
تصنيف الكتب^(٢).

ب- المصنّف اصطلاحاً: المصنّف في اصطلاح المحدثين: هو الكتاب المرتّب على
الأبواب الفقهية، والمشمّل على الأحاديث المرفوعة، والموقوفة، والمقطوعة. أي فيه
الأحاديث النبوية، وأقوال الصحابة، وفتاوى التابعين، وفتاوى أتباع التابعين أحياناً^(٣).
٥. السنن:

أ- السنّة في اللّغة لها إطلاقات ومنها:

السنّة: السيرة حسنة كانت أو قبيحة^(٤).

٢. كتب السنن: هي الكتب المصنفة على أبواب الفقه؛ وتختلف عن الجوامع في أنها في
الأغلب، لا يوجد فيها ما يتعلق بالعقائد، والسير، والمناقب، وما إلى ذلك، بل هي مقصورة
على أبواب الفقه وأحاديث الأحكام بالمرتبة الأولى، ولا تشمل في الغالب إلا على
الأحاديث المرفوعة.

وقد يُطلق اسم ((السنن)) على المصنّفات في العقائد، فالسنن خلاف البدع، مثل كتاب
((السنّة)) للإمام أحمد، و((السنّة)) للإمام عبدالله بن أحمد، و((السنّة)) لابن أبي عاصم.
وقد يطلق بعض المحدثين على كتب الحديث التي تُسمّى عند البعض السنن، أو
الموطّأ، أو الجامع، اسم المصنّفات، ذلك أنّها تتقارب في المضمون العلمي، وتتشابه في
طريقة الرواية بالأسانيد.

٦. المسانيد:

المسند: أ- لغة: بفتح النون، اسم مفعول، من أسند الشيء إليه، بمعنى: عزاه ونسبه إليه.
ب- اصطلاحاً: كل كتاب جمع فيه مرويات كل صحابي على حدة.

(١) لسان العرب: ٩ / ١٩٨. مادة (صنف).

(٢) أساس البلاغة لجار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨): ٢٦٣.

(٣) ينظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: ٢ / ٢٨٤، الرسالة المستطرفة: (٤٠، ٤١).

(٤) لسان العرب: ١٣ / ٢٢٠. مادة (سنن).

٧. الأُمالي:

أ- الأُمالي: لغة: هو جمع الإملاء.

ب- الأُمالي اصطلاحًا: أن يقعد عالم وحوله تلامذته بالمحابر والقراطيس فيتكلم العالم بما فتح الله - سبحانه وتعالى - عليه من العلم ويكتبه التلامذة فيصير كتابًا ويسمونه: الإملاء، والأُمالي.

وكذلك كان السلفُ من: الفقهاء والمُحدِّثين وأهل العربية وغيرها في علومهم فاندرست لذهاب العلم والعلماء وإلى الله المصير.
وعلماء الشافعية يسمون مثله: التعليق^(١).

٨. الفوائد:

أ- الفوائد لغة: جمع فائدة، وهي ما استفدت من علم، أو مال^(٢).

ب- الفوائد اصطلاحًا: نوع من المصنَّفات التي دوّن فيها مؤلفوها ما أفادوه من شيوخهم من الأصول التي سمعوها، أو جمعوها من فوائد حديثية تقع في الأسانيد والامتون^(٣).
قال ابن حزم: أجل المصنَّفات ((الموطأ)).

وقال: أولى الكتب بالتعظيم ((صحيحا)) البخاري ومسلم، و((صحيح))^(٤) ابن السكّن، و((مُنتقى)) ابن الجارود، و((المُنتقى)) لقاسم بن أصبغ، ثم بعدها كتاب أبي داود، وكتاب النسائي، و((المُصنَّف)) لقاسم بن أصبغ، و((مُصنَّف)) أبي جعفر الطَّحاوي.
ويُنَبَّه هنا أن الإمام ابن حزم رحمه الله لم يقف على كتاب: ((جامع الترمذي)).

(١) كشف الظنون: ١/١٦٠.

(٢) ينظر: لسان العرب لابن منظور: ٣٤٩٨/٥، مادة (فيد)، مختار الصحاح للجوهري: ٥٢١/٢.

(٣) ((عناية المحدثين بتوثيق المرويات وأثره في تحقيق المخطوطات)) لأستاذنا الدكتور أحمد محمد نور سيف: (ص: ٤٧).

(٤) وسمَّاه الدَّهبي في سير أعلام النبلاء: ١٠/٤١٠ ((المُصنَّف)). وقال أيضا: (كان ابن حزم يُثني على ((صحيحه)) المُنتقى، وفيه غرائب) سير أعلام النبلاء: ١٦/١١٨.

كتابة وتدوين السُّنة النبوية المطهرة:

لقد مرّت كتابة وتدوين السُّنة النبوية بمراحل نوجزها بما يأتي:

المرحلة الأولى: المنع من كتابة الحديث النبويّ:

وذلك في بداية الدعوة الإسلامية، عن أبي سعيد الخدريّ أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لَا تَكْتُبُوا عَنِّي وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمُحُّهُ، وَحَدِّثُوا عَنِّي وَلَا حَرَجَ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ»، قال همامٌ أحسبه قال: «مُتَعَمِّدًا فَلْيَبْبُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»^(١).

ولعلّ من أسباب المنع حرص النبيّ صلى الله عليه وسلم على تفرغ الصحابة لتعلم القرآن وحفظه، وأن لا يختلط حديثه بالقرآن الكريم.

المرحلة الثانية: الإذن بكتابة الحديث النبويّ:

وفي هذه المرحلة أذن الرسول صلى الله عليه وسلم لأصحابه بكتابة الحديث، وذلك بعد زوال ما كان يُحشى من التباس القرآن بالسُّنة، وبعد أن حفظ عددٌ كبير من الصحابة وأبنائهم لكتاب الله تعالى، وظهور الحاجة إلى كتابة الرسائل، والعهود والمواثيق، وبعض المسائل الفقهية.

ولما فتح الله مكة لرسول الله وخطب بالناس خطبةً طلب منه أبو شاه أن يكتب له تلك الخطبة فقال صلى الله عليه وسلم: «فَقَامَ أَبُو شَاهٍ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ فَقَالَ: اكْتُبُوا لِي يَا رَسُولَ اللَّهِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اَكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ»»^(٢).

وعن عبد الله بن عمرو قال: كُنْتُ أَكْتُبُ كُلَّ شَيْءٍ أَسْمَعُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُرِيدُ حِفْظَهُ فَنَهَيْتَنِي فُرَيْشٌ عَنْ ذَلِكَ وَقَالُوا: تَكْتُبُ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ فِي الْغَضَبِ وَالرِّضَا، فَأَمْسَكْتُ حَتَّى ذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ: «اَكْتُبْ فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا خَرَجَ مِنْهُ إِلَّا حَقٌّ»^(٣).

وبعد الإذن في الكتابة برزت مجموعة من الصُّحف الحديثية ومنها:

(١) أخرجه مسلم، برقم: (٣٠٠٤)، وأحمد في المسند، برقم: (١١٠٨٥).

(٢) البخاري، برقم: (٢٤٣٤)، ومسلم، برقم: (١٣٥٥)، واللفظ له.

(٣) أحمد في المسند، برقم: (٦٥١٠)، واللفظ له، وأبو داود، برقم: (٣٦٤٨).

- صحيفة علي بن أبي طالب رضي الله عنه، رواها البخاري في «الصحيح»، في كتاب العلم.

- الصحيفة الصادقة لعبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه، رواها الإمام أحمد في ((المسند)).

- صحيفة سعد بن عبادة رضي الله عنه ذكر الترمذي أنهى كان يملك صحيفة فيها طائفة من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم.

- صحيفة سمرة بن جندب رضي الله عنه، ورثها ابنه سليمان ورواها عنه.

المرحلة الثالثة: عصر الخلفاء الراشدين.

في هذه المرحلة لم يصدر أمراً بتدوين^(١) السنة النبوية.

غير أن بعض الصحابة استمروا بالكتابة.

المرحلة الرابعة: عصر التابعين:

بدأ في هذه المرحلة بدأ بجمع الصحف في دواوين، بناء على أمر الخليفة الزاهد عمر بن

عبدالعزیز (ت ١٠١هـ).

وفي هذه المرحلة ((كَتَبَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ إِلَى أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَزْمٍ أَنْظِرْ مَا كَانَ مِنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَكْتُبْهُ فَإِنِّي خِفْتُ دُرُوسَ الْعِلْمِ وَذَهَابَ الْعُلَمَاءِ وَلَا تَقْبَلُ إِلَّا حَدِيثَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ))^(٢).

المرحلة الخامسة: عصر أتباع التابعين ومن بعدهم:

في هذه المرحلة ابتدأ التأليف والتصنيف في كتب السنة النبوية، حيث ظهر عبدالمملك

بن جريج بمكة المكرمة، ومالك بن أنس بالمدينة المنورة، وسفيان الثوري بالكوفة،

والحسن البصري بالبصرة، والأوزاعي بالشام، وعبدالله بن المبارك بخراسان، وغيرهم...

(١) ينه هنا أن التدوين غير الكتابة، فالتدوين هو جمع الصحف المكتوبة في ديوان، أي سجل وكتاب.

(الديوان لغة: أنشأه وجمعه، والكتب جمعها ورتبها.

والديوان: دفتر يكتب فيه أسماء الجيش وأهل العطاء والكتبه ومكانهم ومجموع شعر شاعر، وكل

كتاب (ج) دواوين). المعجم الوسيط: ٣٠٥ / ١.

(٢) ذكره البخاري تعليقا: باب كيف يقبض العلم.

مرحلة ظهور المصنفات والمسانيد وكتب السُّنن:
لما كثرت الأجزاء والفوائد الحديثية، ظهرت الحاجة إلى أنواع أُخرى من المؤلفات في
الحديث النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ، فكتب المحدثون، أنواعاً من المصنفات، تتصف بالتنظيم
والترتيب، والجمع، وفق منهج مُعَيَّن، كالترتيب على الأبواب الفقهيَّة، أو على مسانيد
الصَّحابة، أو غير ذلك من أنواع التنظيم الذي يراه مؤلِّف الكتاب.

التَّعْرِيفُ بِأَشْهُرِ كُتُبِ السُّنَّةِ

١. الموطأ^(١): للإمام أبي عبدالله، مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر ابن عمرو، الأصبحي، الحميري، المدني، إمام دار الهجرة (ت ١٧٩هـ)^(٢).
أ- سبب تسمية موطأ مالك:

ذكر السُّيُوطِيُّ (ت ٩١١هـ)، في تسمية «الموطأ»، نقولاً منها:
قال أبو عبدالله محمد بن إبراهيم الكناني الأصبهاني: قلت لأبي حاتم الرازي: موطأ مالك ابن أنس لم سُمِّي موطأ؟ فقال: شيء قد صنفه ووطأه للناس، حتى قيل: موطأ مالك، كما قيل: جامع سفيان.

وذكر قولاً آخر عن بعض المشايخ قال: قال مالك: عرضت كتابي هذا على سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة فكلهم واطأني عليه فسميته الموطأ.

وقال ابن فهد: لم يسبق مالكا أحدٌ إلى هذه التسمية^(٣)، فإنَّ مِمَّنْ أَلْفَ فِي زَمَانِهِ بَعْضُهُمْ سَمِيَ بِالْجَامِعِ، وَبَعْضُهُمْ بِالْمُصَنَّفِ، وَبَعْضُهُمْ بِالْمُؤَلَّفِ وَبَعْضُهُمْ بِالْمُؤَلَّفِ بِمَعْنَى الْمُؤَلَّفِ، الْمُنْفَعِ.

قال السُّيُوطِيُّ: وهذه المعاني كلها تصلح في هذا الاسم على طريق الاستعارة^(٤).
ب- يُعَدُّ كِتَابُ «المُوطَأِ» لِلْإِمَامِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مَالِكِ بْنِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ مِنْ أَقْدَمِ الْمَصَادِرِ الْحَدِيثِيَّةِ الْمَطْبُوعَةِ.

ج- ولقد تأثر به كلٌّ مَنْ جَاءَ مِنْ بَعْدِهِ، وَهُوَ يُمَثَّلُ فَنَ الرِّوَايَةِ الْمَدِينِيَّةِ وَأَسَانِيدِهَا بِصُورَةٍ خَاصَّةٍ، وَالْحِجَازِيَّةِ بِصُورَةٍ عَامَةٍ.

د- كما أنه يُمَثَّلُ مَدْرَسَةَ الْفَقْهِ الْمَدِينِيِّ، وَفَقْهِ وَأَصُولِ الْإِمَامِ مَالِكِ الْفَقْهِيَّةِ.
قال الإمام الدهلوي: وتيقنت أنه لا يوجد الآن كتاب ما في الفقه أقوى من موطأ مالك،

(١) الكتاب مطبوع، وله روايات متعددة، سيأتي الحديث عنها.
(٢) ترجمته ومصادرها في: تهذيب الكمال للمزي: (٢٧/٩١-١٢٠)، وسير أعلام النبلاء: (٤٣/٨-١٢١).

(٣) تقدّم أن لابن أبي ذئب محمد بن عبدالرحمن المدني (ت ١٥٨هـ)، «الموطأ».

(٤) تنوير الحوالك: ٦/١.

لأنّ الكتب تتفاضل فيما بينها، إمّا من جهة فضل المُصنّف، وإمّا من جهة التزام الصحة أو من جهة شهرة أحاديثها أو من جهة القبول لها من عامة المُسلمين، أو من جهة حُسن الترتيب واستيعاب المقاصد المُهمّة ونحوها. وهذه الأمور كلها موجودة في الموطأ على وجه الكمال بالنسبة إلى جميع الكتب الموجودة على وجه الأرض الآن^(١).
هـ- وقال في الكتب الستة والمستدرک للحاکم: فكأنّ هذه الكتب شروح للموطأ ومُتممات له^(٢).

و- وقد بلغ عدد الكتب في «الموطأ» (٦١) كتابًا تضمنت (٧٠٣) بابًا^(٣).
وذكر ابن عبد البر أنّ عدة أحاديث «الموطأ» برواية يحيى بن يحيى الليثي (٨٥٣) حديثًا. وفي ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي بلغ عدد الأحاديث الموصولة والمرسلة (١٨١٤) حديثًا. عدا الموقوف والآراء الفقهية.
ز- واشتمل موطأ مالك على عدد ليس بالقليل من الموقوفات والمقطوعات، فقد بلغ عدد الموقوفات: (٦١٣) نصًّا، وبلغ عدد المقطوعات: (٨٥) نصًّا، وفق رواية يحيى بن يحيى الليثي^(٤).

ح- إنّ عناية الإمام مالك بآثار الصحابة والتابعين يُمثل عناية المدرسة المدنية بالآثار، وقبولهم بالمراسيل، والمقطوعات لأنها تمثّل الاتجاه الفقهي لأهل المدينة.
ط- ولموطأ مالك رواية عديدة، وأشهرها يحيى بن يحيى بن كثير المصمودي.
٢. المُصنّف: للإمام أبي بكر عبد الرزاق بن همّام بن نافع الصنعانيّ (ت ٢١١ هـ).
وتضمن المرويات اليمنية، والحجازية عمومًا.
عدد الكتب في مصنف عبد الرزاق: ٣٢ كتابًا.
وعدد الأبواب في مصنف عبد الرزاق: ٢٥٣٦ بابًا.
وعدد الأحاديث والآثار في مصنف عبد الرزاق: ٢١٠٣٣ حديثًا وأثرًا.

(١) المسوى للدهلوي: ١٨/١.

(٢) المسوى للدهلوي: ٢٤/١.

(٣) برواية يحيى بن يحيى المصمودي، بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي.

(٤) تنوير الحوالك للسيوطي: (ص: ٦٩).

٣. المصنّف: لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان الواسطي الأصل الكوفي العبسي مولا هم الحافظ (ت ٢٣٥هـ)، جمع فيه الأحاديث على طريقة المحدثين بالأسانيد وفتاوى التابعين، وأقوال الصحابة مرتباً على الكتب، والأبواب على ترتيب الفقه. وهو أكبر من مُصنّف عبدالرزاق الصنعاني، وهو من أشهر المصنّفات التي انطوت تحتها الأسانيد الكوفية، والعراقية عموماً.

وعدد الكتب في مصنّف ابن أبي شيبة: ٣٨ كتاباً.

عدد الأبواب في مصنّف أبي شيبة: ٥٣١٩ باباً.

عدد الأحاديث والآثار في مصنّف ابن أبي شيبة: ٣٦٢٢٤

المرفوع منها: ٧٩١٥ حديثاً، والموقوف: ١١٠٥٠، والمقطوع: ١٧٢٥٩ أثراً.

٤. صحيح البخاري:

الإمام البخاريُّ:

هو إمامُ المُحدِّثين، وحبُّ الإسلام، أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل البخاري.

ولد في مدينة بخارى سنة ١٩٤ هـ. وتوفي سنة ٢٥٦ هـ

صحيح البخاري:

جمعه الإمام محمد بن إسماعيل البخاري، وسماه مؤلفه «الجامع المسند الصحيح

المختصر من أمور رسول الله وسننه وأيامه».

وخرجه من ستمائة ألف حديث، وتعب في تنقيحه وتهذيبه والتحري في صحته، حتى كان لا يكتب فيه حديثاً إلا اغتسل وصى ركعتين يستخير الله في وضعه، ولم يضع فيه مسنداً إلا ما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالسند المتصل الذي توافر في رجاله العدالة والضبط، ولم يكن شاذاً ولا مُعلاً.

وأكمل تأليفه في ستة عشر عاماً، ثم عرضه على أئمة الحديث في بغداد، والبصرة، وغير ذلك من الأمصار، فاستحسنوه وشهدوا له بالصحة.

وقد تلقاه العلماء بالقبول في كل عصر، فقد قال الحافظ الذهبي: «هو أجل كتب

الإسلام، وأفضلها بعد كتاب الله».

ونظم كتابه على الكُتُب، وتحت كل كتاب طائفة من الأبواب.

مثال ذلك: كتاب الإيمان، وأدرج تحته (٤٢) بابًا. وكتاب العلم وأدرج تحته (٥٣) بابًا. وقد تضمن كتاب «صحيح البخاري» على (٩٧) كتابًا.

ومعظم مادة كتاب صحيح البخاري، إنما هي في «التفسير». ولا سيما إذا علمنا أنه قد اشتمل كتاب التفسير على خمسمائة حديثٍ وثمانية وأربعين حديثًا من الأحاديث المرفوعة وما في حكمها الموصول من ذلك أربعمائة حديثٍ وخمسة وستون حديثًا والبقية معلقة وما في معناه المكرر من ذلك فيه وفيما مضى أربعمائة وثمانية وأربعون حديثًا والخالص منها مائة حديثٍ وحديثٍ^(١).

و(اشتمل كتاب فضائل القرآن من الأحاديث المرفوعة على تسعة وتسعين حديثًا المعلق منها وما التحق به من المتابعات تسعة عشر حديثًا والباقي موصولًا المكرر منها فيه وفيما مضى ثلاثة وسبعون حديثًا والباقي خالص)^(٢).

ناهيك أن الكثير من عناوين الأبواب تضمن آيات قرآنية كريمة^(٣).

وعدد أحاديثه بالمكرر (٧٣٩٧) سبعة وتسعون وثلاثمائة وسبعة آلاف حديث، وفي بعض النسخ المطبوعة: (٧٥٦٣) حديثًا.

وبحذف المكرر يبلغ (٢٦٠٢) اثنان وستمائة وألفا حديث، كما حرر ذلك الحافظ ابن حجر.

سبب تصنيف صحيح البخاري:

وقد كان الباعث علي تصنيف هذا الديوان العظيم ان الامام البخاري كان جالسا عند استاذه إسحاق بن راهويه فسمعه يقول: «لو جمعتم كتابًا مختصرًا الصحيح سنة رسول الله»، قال البخاري: فوق ذلك في قلبي فأخذت في جمع الجامع الصحيح.

٥. صحيح مسلم:

الإمام مسلم:

هو الإمام الحافظ حجة الإسلام، أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري،

(١) فتح الباري: ٧٤٣/٨.

(٢) فتح الباري: ١٠٣/٩.

(٣) لدي بحث ذكرت فيه احتمال أن يكون كتاب: «الجامع الصحيح» للبخاري، إنما هو مُتَقَمِّي من كتابه «التفسير»، والله تعالى أعلم.

النيسابوري.

وُلِدَ بنيسابور سنة ٢٠٤، وهى السنة التى تُوفى فيها الشافعى.
وتوفى سنة ٢٦١هـ.

صحيحُ مُسَلِّم:

أ- لم يُذكر اسم الكتاب ووصف بالصَّحِيح بناء على مضمونه العِلْمِيَّ.
وسَمَّاهُ الإمامُ مُسَلِّمٌ: «المُسْنَد»، حيث قال: صَنَّفْتُ هذا المُسْنَدَ الصَّحِيحَ، من ثلاثمائة
ألف حديث مسموعة^(١). وقال أيضًا: لو أنَّ أهل الحديث يكتبون مائتي سنة الحديث
فمدارهم على هذا المسند - يعني مسنده الصحيح -^(٢).

ووصفه بـ«الجامع» الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» ١٣٣/٧ و ١١٤/١٠،
وحاجى خليفة فى «كشف الظنون» ١/٥٥٥.

ب- وقد جَمَعَ فيه ما صح عنده عن رسول الله قال النووي: «سلك فيه طرقًا بالغة فى
الاحتياط والإتقان والورع والمعرفة، لا يهتدي إليها إلا أفراد فى الأعصار».

ج- وجمع فيه الأحاديث المتناسبة فى مكان واحد، ويذكر طرق الحديث وألفاظه مرتبًا
على الأبواب، لكنه لا يذكر التراجم كما فعل شيخه البخاري.

د- وقد وضع تراجمه جماعة من شراحه ومن أحسنها تراجم النووي.

هـ- وقد تضمن كتاب «صحيح مسلم»، (٥٥) كتابًا، ابتدأه بكتاب: الإيمان، واختمه
بكتاب التفسير، ويُعدُّ كتاب التفسير من أقل الكتب فى عدد الأحاديث، إذ اشتمل على
(١٩) حديثًا من غير المكرر، و(٣٤) حديثًا بالمكرر.

و- وكتب الإمامُ مُسَلِّمٌ لكتابه مقدمة فى علوم الحديث.

ح- عدد أحاديثه بالمكرر (٧٢٧٥) خمسة وسبعون ومائتان وسبعة آلاف حديث، وفى
بعض النسخ المطبوعة (٧٥٦٣) حديثًا.

وبحذف المكرر نحو (٤٠٠٠) أربعة آلاف حديث.

(١) تاريخ بغداد: ١٣/١٠١، صيانة صحيح مسلم لابن الصلاح، (طبع بتحقيقنا): (ص ٦٧)، سير أعلام
النبلاء: ١٢/٥٦٥.

(٢) صيانة صحيح مسلم لابن الصلاح: (ص ٦٧).

ط-وقد اتفق جمهور العلماء أو جميعهم على أنه من حيث الصحة فى المرتبة الثانية بعد صحيح البخارى.

٦. سنن أبى داود:

الإمام أبو داود

هو الإمام العلم، أبو داود السجستاني سليمان بن الأشعث بن شداد بن عمرو الأزدي، السجستاني، البصري.

ولد سنة (٢٠٢)، وتوفي سنة (٢٧٥هـ).

كتاب السنن:

أ-نظم الكتاب على أسلوب الجوامع الحديثية، واشتمل على (٤٤) كتابًا، وتحت كل كتاب طائفة من الأبواب، وتحت كل باب مجموعة من الأحاديث، وابتدأ بكتاب الطهارة، وختم بكتاب الأدب، وبلغ عدد أحاديث «سنن أبى داود» فى إحدى الطبعات (٥٢٧٤) حديثًا.

ب-واقصر أبو داود على أحاديث الأحكام وقال: «ذكرت فيه الصحيح وما يشبهه وما يقاربه، وما كان فى كتابى هذا فيه وهن شديد بينته، وليس فيه عن رجل متروك الحديث شىء، وما لم أذكر فيه شيئًا فهو صالح، وبعضها أصح من بعض الأحاديث التى وضعتها فى كتاب السنن أكثرها مشاهير».

ج-قال السيوطى: ويحتمل أن يريد بصالح: «الصالح للاعتبار دون الاحتجاج فى شمل الضعيف»، لكن ذكر ابن كثير أنه يروى عنه أنه قال: «وما سكت عنه فهو حسن، فإن صح هذا فلا إشكال». أي: فلا إشكال فى أن المراد بصالح: صالح للاحتجاج، وقال ابن الصلاح: «فعلى هذا ما وجدناه فى كتابه مذكورًا مطلقًا وليس فى أحد الصحيحين، ولا نص على صحته أحد، عرفنا أنه من الحسن عند أبى داود».

وقال ابن منده: «وكان أبو داود يخرج الإسناد الضعيف إذا لم يجد فى الباب غيره، لأنه أقوى عنده من رأي الرجال».

د-وقد اشتهر «سنن أبى داود» بين الفقهاء لأنه كان جامعًا لأحاديث الأحكام، وذكر أنه عرضه على الإمام أحمد بن حنبل، فاستجاده واستحسنه.

وأثنى ابن قيم الجوزية ثناءً بالغاً في مقدمة «تهذيب سنن أبي داود»، على سنن أبي داود.

٧. جامع الترمذي

الإمام الترمذي:

هو: الإمام المتقن، أبو عيسى، محمد بن عيسى بن سورة السلمي، الترمذي توفي سنة (٢٧٩هـ). وكان ضريراً.

جامع الترمذي:

أ- ويسمى: «سنن الترمذي».

ويسمى أيضاً: «الجامع المختصر من السنن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل».

ب- جامع الترمذي مرتب على الأبواب، ويندرج تحت كل باب طائفة من الأحاديث النبوية، فهو مرتب على الأبواب، ولا يذكر التراجم، فهو في هذا كصحيح مسلم، بينما نرى أن البخاري وأبا داود قد رتبا كتابيهما على الكتب، وتحت كل كتاب عدد من الأبواب.

ج- وقد بدأ الإمام الترمذي كتابه بكتاب الطهارة وختمه بكتاب: (أبواب المناقب)، ثم طبع معه كتاب «العلل»، وهو «العلل الصغير»، والذي شرحه الإمام زين الدين عبدالرحمن ابن أحمد بن رجب بن الحسن، السلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى سنة ٧٩٥هـ).

د- وقد بلغ عدد الأحاديث في كتاب: «سنن الترمذي» في النسخة المطبوعة (٣٩٥٦) حديثاً.

وجاء في آخر الكتاب: «آخر المسند».

ومما يميز كتاب الترمذي على غيره من المصنفات في «الجوامع».

أ- أن الإمام الترمذي حكم على معظم الأحاديث في كتابه.

ب- بين علل الأحاديث.

ج- ذكر أقوال عدد من النقاد حول الأحاديث، ولا سيما شيخه البخاري.

د- كثيراً ما يتبع طرق الروايات، التي لها صلة بأحاديث الأبواب التي يذكرها في كتابه، ومن ذلك قوله: (وفي الباب عن أبي المليح، عن أبيه، وأبي هريرة، وأنس وأبو المليح بن

أَسَمَةَ اسْمُهُ عَامِرٌ وَيُقَالُ زَيْدٌ بِنُ أَسَمَةَ بْنِ عُمَيْرٍ الْهُدَلِيُّ، فنراه قد خَرَجَ أَحَادِيثُ الْبَابِ، هـ-
كما أنه ضبط أسماء الرواة.

و- وأحياناً يقول: حَدِيثُ فُلَانٍ (عَلَيْهِ الْعَمَلُ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ).

٨. السُّنَنِ: لِلْإِمَامِ النَّسَائِيِّ.

النَّسَائِيُّ: هُوَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ، أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ سِنَانَ النَّسَائِيِّ.
وُلِدَ سَنَةَ ٢١٥، وَمَاتَ سَنَةَ (٣٠٣هـ)، وَهُوَ آخِرُ أَصْحَابِ الْكُتُبِ السِّتَةِ وَفَاةٍ.

وكان رحمة الله إمام عصره في علم الحديث وفي معرفة الجرح والتعديل، وعلل
الحديث.

له:

أولاً: كتاب «المُجْتَبَى مِنَ السُّنَنِ»، وهو المعروف بالسُّنَنِ الصُّغْرَى.

أ- جمع فيه الصحيح عنده، وهو المقصود بما ينسب إلى رواية النسائي من حديث.

ب- و«المجتبى» أقل السنن احتواءً للحديث الضعيف، واقله للرجال المجروحين،
درجته تأتي بعد «الصحيحين»، فهو - من حيث الرجال - مقدم على «سنن أبي داود
والترمذي» لشدة تحري مؤلفه في الرجال.

قال الحافظ ابن حجر: «كم من رجل أخرج له أبو داود والترمذي تجنب النسائي إخراج
حديثه، بل تجنب إخراج حديث جماعة في الصحيحين».

ج- واشتمل كتاب «السُّنَنِ الصُّغْرَى» على أبواب في علل الأحاديث.

د- واشتمل أيضاً على مادة في الجرح والتعديل.

هـ رُتِّبَ كِتَابُ «السُّنَنِ الصُّغْرَى» عَلَى الْكُتُبِ، وَالْأَبْوَابِ الْفَقْهِيَّةِ،

فبدأ بكتاب الطهارة، ثُمَّ كِتَابُ الْمِيَاهِ، وَهَكَذَا، وَخَتَمَ السُّنَنِ بِكِتَابِ الْأَشْرَبَةِ.

وقد بلغ عدد أحاديث كتاب «السُّنَنِ الصُّغْرَى» (٥٧٦١)، في إحدى طبعاته.

ثانياً: السُّنَنِ الْكُبْرَى: لِلْإِمَامِ الْحَافِظِ، أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَحْمَدَ بْنِ شُعَيْبِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ
سِنَانَ النَّسَائِيِّ (ت ٣٠٣هـ).

أ- وهو كتابٌ نَظَّمَ عَلَى الْكُتُبِ، وَتَحْتَ كُلِّ كِتَابٍ طَائِفَةٌ مِنَ الْأَبْوَابِ.

فبدأ بكتاب الطهارة، وكتاب السَّهْوِ، وَهَكَذَا... وَخَتَمَ بِكِتَابِ التَّفْسِيرِ، وَاشْتَمَلَ أَيْضًا

كتاب «السُّنن الكبرى»، على: كتاب المناقب، وذكر خصائص أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه. وكتاب: «يوم وليلة من السُّنن».

ب- بلغ عدد أحاديث «السُّنن الكبرى» في إحدى طبعاته (١١٨٢٧) حديثاً.

ج- والحقّ فيه [زوائد «تحفة الأشراف»]، نظراً لعدم الوقوف على نسخة تامة من الكتاب.

د- وذكّر لكتاب «السُّنن الكبرى» من الكتب المفقودة: «كتاب الملائكة»، و«كتاب المواعظ»، و«كتاب الرِّقاق»، و«كتاب الشُّروط».

هـ- وهو كتاب مُعلَّل.

و- وتضمن مادة في علم الجرح والتَّعديل.

٩. سُنن ابن ماجه

ابن ماجه: هو: الإمام الحافظ أبو عبدالله محمد بن يزيد الرِّبَعيّ مولا هم، القزوينيّ. ولد سنة ٢٠٩، ومات سنة ٢٧٣هـ.

كتاب: سُنن ابن ماجه

أ- والمشهور عند كثير من المتأخرين أنه السادس من كتب أصول الحديث (الأمهات الست)، إلا أنه أقل رتبة من «السُّنن» سنن النسائي، وأبي داود، والترمذي، حتى كان من المشهور أن ما انفرد به يكون ضعيفاً غالباً إلا أن الحافظ ابن حجر قال: «ليس الأمر في ذلك على إطلاقه باستقرائي، وفي الجملة ففيه أحاديث كثيرة منكورة، والله المستعان». وقال الذهبي: «فيه مناكير وقليل من الموضوعات».

وقال السيوطي: «إنه تفرد بإخراج الحديث عن رجالٍ مُتَّهَمِينَ بالكذب، وسرقة الأحاديث، وبعض تلك الأحاديث لا تعرف إلا من جهتهم».

ب- أكثر أحاديثه قد شاركه في إخراجها أصحاب الكتب الستة كلهم أو بعضهم، وانفرد عنهم بحوالي (١٣٣٩) بتسعة وثلاثين وثلاثمائة وألف حديث.

ب- وهو كتاب مُرتَّبٌ على الأبواب الفقهية، غير أن مؤلِّفه كتب مُقدِّمةً في العقيدة،

تتضمن كتاب (السُّنَّة))، تحدّث فيها عن اتباع سُنَّة رسول الله صلى الله عليه وسلّم، وفضائل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلّم، وابتدأه بفضائل الخلفاء الراشدين، ثمّ فضائل العشرة المبشرة بالجنة، ثمّ ذكر فضائل طائفة من الأصحاب رضي الله عنهم أجمعين...

ثمّ شرع بأبواب الطهارة وسُننها، أبواب ما جاء في الجنائز... وهكذا.

وتحت كل باب طائفة من الأبواب، وتحت كل باب مجموعة من الأحاديث.

ج- بلغ عدد الأبواب (٣٧) بابًا، وتحت كلّ باب طائفة من الأبواب، ابتدأ كتاب

(السُّنن) لابن ماجه بالمقدمة، ثمّ أبواب الطهارة، وختم بأبواب الزُّهد.

د- بلغ نحو واحد وأربعين وثلاثمائة وأربعة آلاف حديث (٤٣٤١).

هـ- وختمه بأبواب تعبير الرؤيا، وأبواب الفتن، وأبواب الزُّهد.

و- راوي كتاب ابن ماجه هو أبو الحسن القطان له أحاديث وأقوال يرويها بإسناده من

غير طريق ابن ماجه ويذكرها أثناء الكتاب، وربما اشتبهت هذه الزيادات على من ينقل من

سنن ابن ماجه ؛ فيعزوها لابن ماجه والصواب أنها من كلام أو من رواية أبي الحسن

القطان، ولا يصح نسبة زيادات أبي الحسن القطان لابن ماجه لأن ابن ماجه لم يرويها،

وإنما رواه تلميذه أبو الحسن القطان، وزيادات القطان وهي ليست بالكثيرة.

وهذه الزيادات بلغت أربعًا وأربعين زيادة.

١٠. «سنن الدارمي»: للحافظ أبي محمد، عبدالله بن عبدالرحمن بن الفضل بن بهرام

ابن عبدالصمد التميمي، السمرقندي، الدارمي، نسبة إلى دارم بن مالك، بطن كبير من تميم،

المتوفى بمرور سنة (٢٥٥هـ).

أ- وَيُسَمَّى «المُسْنَد»^(١): وله أسانيد عالية وثلاثيات، وثلاثياته، أكثر من ثلاثيات البخاري^(٢).

ب- وهو «سُنن» قال الكتّاني: وقد يطلق المُسْنَد عندهم على كتاب مرتب على الأبواب، أو الحروف، أو الكلمات لا على الصّحابة، لكون أحاديثه مُسندة، ومرفوعة، أو أُسندت ورفعت إلى النبي صلى الله عليه وسلم، كصحيح البخاريّ فَإِنَّهُ يُسَمَّى بالمُسْنَد الصحيح، وكذا صحيح مسلم، وكسنن الدارمي، فَإِنَّهَا تُسَمَّى مُسْنَد الدَّارِمِيِّ، على ما فيها من الأحاديث المرسلة، والمنقطة، والمُعصلة^(٣).

ج- وقد أثبت محقق الكتاب حسين سليم أسد اسمه «مسند الدارمي» حيث قال: ومما تقدم نخلص ونحن مطمئنون إلى أن «مسند الدارمي» و«سنن الدارمي» و«الجامع» أيضًا كتاب واحد، وأن التسمية الموجودة على غلاف مصوّرتنا التي هي أمّ عملنا «مسند الدارمي» هي التسمية الموجودة التي أطلقها الدارمي على كتابه هذا، وهي التسمية الأكثر شيوعًا على ألسنة الناس، وفي كتاباتهم أيضًا عندما يذكرونه محيلين عليه أو ناقلين منه («وأثبت محققه الآخر: نبيل الغمري الاسم على غلافه هكذا: «المسند الجامع»).

د- قال محقق الكتاب نبيل الغمري: هذا وقد جاء في إحدى صفحات نسخة كوبريلي الأخيرة ما نصّه: «عدد الأحاديث ثلاثة آلاف وخمسمائة وخمسون حديثًا، وللأبواب ألف وأربعمائة وثمانية أبواب. كذا وجدت العدد بالأصل. كذا جاء فيها، وعدد الأحاديث والآثار أكثر من هذا حسب ترقيمي . قلت: وقد جاء عدد الأحاديث حسب ترقيم الغمراوي (٣٧٧٥)، وحسب نسخة حسين أسد (٣٥٤٦)، وحسب نسخة فواز زمزلي (٣٥٠٣).

(١) المعجم المفهرس: ٤١-٤٢، برقم: (١٨)، قال ابن حجر: «مُسْنَد الدَّارِمِيِّ»، كذا يُعرف بالمسند، وهو مع ذلك مُرتَّب على الأبواب، وكان الشَّيخ صلاح الدين العلائي، يقول: لو قدَّم مع الخمسة بدل ابن ماجه، فكان سادسًا لكان أولى بذلك. والكتاب مطبوع باسم «سُنن الدَّارِمِيِّ»، بعناية عبدالله هاشم اليماني، وطبع أيضًا بتحقيق: حسين سليم أسد الداراني، الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ٢٠٠٠ م، عدد الأجزاء: ٤. وله طبعات أخرى. وللدكتور محمد عويضة، دراسة عن منهج الإمام الدارمي، نال بها درجة الدكتوراه.

(٢) الرسالة المُستطرفة: ٣٢.

(٣) الرسالة المُستطرفة: ٧٣-٧٤. وذكر مثل هذا الكلام عند الحديث عن المُصنِّفات في «السُنن».

١١. السنن^(١): لأبي الحسن، علي بن عمَرَ بن مهدي، البغدادي، الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، جمع فيها غرائب السنن، وأكثر فيها من رواية الأحاديث الضعيفة، والمنكرة، بل والموضوعة، وبين سبب ضعف الكثير من هذه الأحاديث فكتاب السنن للدارقطني يُعدُّ من كُتُب الأحاديث المُعلَّلة، وكثراً ما يورد الخبر ويذكر ما يعارضه من الأخبار، لبيان اتجاه المحدثين والفقهاء في المسائل الفقهية، وهو مرتب على الأبواب.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (قصد به غرائب السنن ولهذا يروى فيه من الضعيف والموضوع ما لا يرويه غيره، وقد اتفق أهل العلم بالحديث على أن مجرد العزو إليه لا يبيح الاعتماد عليه ومن كتب من أهل العلم بالحديث فيما يروى في ذلك يبين أنه ليس فيها حديث صحيح)^(٢).

وقال أيضاً: «قصد به غرائب السنن، ولهذا يروي فيه من الضعيف والموضوع، ما لا يرويه غيره، وقد اتفق أهل العلم بالحديث على أن مجرد العزو إليه لا يبيح الاعتماد عليه»^(٣). وقال أبو علي الصِّدْفِيُّ: لَمَّا سُئِلَ عَنْ قِصْدِ الدَّارِقُطْنِيِّ مِنْ كِتَابِهِ «السُّنَنِ»: قِصْدٌ أَنْ يَذْكَرَ الْأَحَادِيثَ الَّتِي يَحْتَجُّ بِهَا الْفُقَهَاءُ فِي كُتُبِ الْخِلَافِ، وَيُعَلِّلُ مَا يُمَكِّنُ تَعْلِيلَهُ»^(٤). هذا وقد بلغ عدد الأحاديث والآثار الموقوفة والمقطوعة في «سنن الدارقطني (٤٨٣٦)، حديثاً وأثراً.

وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط في مقدمة تحقيق «السنن»^(٥): وأمَّا الإحصاء الذي قام به صاحب كتاب «الإمام الدارقطني وآثاره العلمية»: (ص: ٢٥٠) الذي انتهى فيه إلى أن عدد ما جاء في المطبوع (٥٦٨٧)، وتابعه على ذلك الشيخ عبدالفتاح أبو غدة - رحمه الله - في رسالته «السنة النبوية وبيان مدلولها الشرعي والتعريف بحال سنن الدارقطني» فغير دقيق، فقد أحصينا عدد الأحاديث التي جاءت في مطبوعة المدني فكانت (٤٧٣٣)، وأمَّا طبعنا

(١) تاريخ بغداد: ٤/ ١٩٠، المنتظم: ٦/ ٣٩٠، طبقات الحفاظ للسيوطي: (ص: ٣٥٥)، الرسالة المستترفة: ٣٦. وطبع الكتاب بتصحيح عبدالله هاشم يماني المدني، دار المحاسن للطباعة، القاهرة ١٣٨٦هـ. وطبع أيضاً بتحقيق مجموعة من الأساتذة، وإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م)، (٦ مج) من ضمنها مجلداً (فهارس).

(٢) مجموع الفتاوى الكبرى: ٢٧/ ١٦٦.

(٣) الرد على البكري: (ص: ٢). وينظر: نصب الراية للزيلعي: (١/ ٣٤٠، ٣٥٦).

(٤) «المعجم في أصحاب أبي علي الصِّدْفِيِّ»، لابن الأبار القُصَاعِي: (ص: ٧٩-٨٠).

(٥) ١/ ٦١ (حاشية رقم: ١).

هذه فجاء عددها ما ذكرنا، أي بزيادة (١٠٣) أحاديث وآثار، وهذا ناشئ عن إضافتنا أرقامًا جديدة للطرق التي أهمل ترقيمها في مطبوعة المدني).

ويُعَدُّ المجلد السادس (الفهارس العامة)^(١) من كتاب «سُنن» الدارقُطني عبارة عن نتائج عامة لدراسة الكتاب، فقد ذكر مَنْ أَعَدَّ الفهارس العامة (فهرس ما رواه الصَّحابة من الأحاديث المرفوعة)، و(فهرس ما رواه الصَّحابة وغيرهم من الآثار)، و(فهرس المراسيل)، و(فهرس شيوخ الدارقُطني وعدد مرويات كل شيخ، وأرقامها)، و(فهرس الرواة)، و(فهرس الرجال الذين تكلمَ فيهم المصنّف)، و(أقوال المصنّف في الجرح والتعديل ونحوه)، وأغلبها عبارة عن جرح الدارقُطني للرواة وألفاظه، أو سبب التضعيف، و(الأقوال في الجرح والتعديل التي جاءت على هامش النسخة غ، ولم ترد في الأصول، وهذه الأقوال ثابتة في الطبعة الهندية)، واشتملت على (٢٨) قولاً. و(فهرس الأحاديث والأقوال التي تكلمَ عليها المصنّف دون كلامه في العلل)، واشتمل على (١٢٥) قولاً.

هذا إضافة إلى فهرس الآيات القرآنية الكريمة، وأطراف الأحاديث والآثار.

١٢. السنن الكبرى^(٢) لأبي بكر، أحمد بن الحسين بن علي بن عبدالله ابن موسى البيهقي، الخِسرُوجِردِي، الشافعي (ت ٤٥٨ هـ). ويقال لها: كتاب «السنن الكبير»، ورجح الدكتور التركي أن الاسم الصحيح للكتاب هو «السنن الكبير»، وقال: وجدنا أن نُسْخه الخطيَّة تكادُ تجمع على تسميته: «السنن الكبير»، وبخاصة نسخة الأصل التي هي نُسْخه أبي عمرو ابن الصَّلاح وبقراءته وتصحيحه، وكذلك العلماء الذين ترجموا للبيهقي وذكروا مُصنِّفاته^(٣).

و«السنن الكبير»، و«السُّنن الصغير» على ترتيب «مختصر المزي»، لم يُصنَّف في الإسلام مثلهما، والكبرى مستوعبة لأكثر أحاديث الأحكام.

ومن أبرز معالم منهج الإمام البيهقي في «السنن الكبير»^(٤).

(١) إعداد حسن عبدالمنعم شلبي، ومحمد أشرف الأتاسي.

(٢) المعجم المفهرس: ٤٩، برقم: (٣٧)، المجمع المؤسس: ١٣٣/٢-١٣٤، طبعت بدائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن، الهند في (١٠ مجلدات)، وبذيله الجواهر النقي للتركمان، وهي غير كاملة.

وقد طُبِعَ مؤخرًا بتحقيق الدكتور عبدالله التركي، وبالتعاون مع دار هجر، طبعة أنيقة مُحَقَّقة. (٢٤ مج).

(٣) ينظر: الرسالة المستطرفة: ٣٣، وطبع كتاب «المدخل إلى السنن الكبرى»، بتحقيق ودراسة الدكتور محمد ضياء الرّحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت.

(٤) هذه الدراسة الماتعة النافعة، من مقدمة السنن الكبير للبيهقي: (١/٦٣-٦٨)، تحقيق الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي.

يبدو أن البيهقي ظلّ يدرس هذا الكتاب، فيمليه أحياناً، ويُقرأ عليه أحياناً أخرى طوال حياته، يدلنا على ذلك أنه قد يحيل في ثناياه إلى بعض الكتب التي ألفها بعد ذلك، فقد أحال مثلاً إلى كتابي «الخلافيات»، و«المعرفة»، كما أحال إلى كتاب «الدَّعوات»، وكتاب «الأسماء والصفات»، وكتاب «دلائل النبوة»^(١).

ولقد أبرز الإمام البيهقيّ فقهه في تراجم وسياق الأحاديث كالحجج لها، وكما فعل الطحاويُّ في تصنيفاته الحديثية حيث يورد الأحاديث ويوجهها بما يؤيد مذهب أصحاب أبي حنيفة.

ومن أجل ذلك فإنّ أول ما نلحظه في ترتيبه للكتاب هو أنّه رتبهُ على أبواب الفقه كما رتبها المزيّني في «مختصره»، ولعلّ السّرّ في ذلك يرجع إلى ما ناله هذا المختصر من شهرة واسعة في المذهب الشافعيّ، ولإعجاب البيهقيّ به ربّ أكثر من كتاب من كتبه على ترتيبه، حتّى كتابه «نصوص الشافعيّ»، فقد رتبهُ أيضاً ترتيب «المختصر».

وقد قسم الكتاب إلى كُتُبٍ كُليّةٍ مثل كتاب الطهارة، وكتاب الصّلاة،...

ثمّ قسم الكتاب إلى وحدات أصغر منه وهي مجموعات البواب المتعلّقة بحكم واحد وسَمّاها (جماع أبواب)، وهي وحدة جامعة للعديد من الأبواب الفرعيّة فيقول مثلاً (جماع أبواب ما يوجب الغُسل)، ثمّ يدرج تحتها الأحكام التفصيلية على شكل أبواب يذكر فيها ما يدلّ على الحكم الذي يُترجم به الباب.

وتراجم البيهقيّ هي المسائل الفقهية، والأحاديث التي تندرج تحتها هي الأدلّة عليها، كقوله مثلاً: باب الدليل على أنّ تارك الصّلاة يكفر كُفراً يُباح به دمه، ولا يخرج به عن الإيمان. وقوله: باب ما يستدلّ به على وجوب ذكر النّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في الخطبة. وتأتي التراجم مُعبّرة عن اختيار البيهقيّ ورأيه، كقوله: باب ترك الوضوء ممّا مسّضت النَّار. وقوله: باب التّوضوء من لحوم الإبل، وقوله: باب من كره صوم الدهر واستحبّ القصد في العبادة لمن يخاف عليه الضّعف على نفسه. دليل واضح على توجيهه لأحاديث الباب وفهمه لها. وهو يُصدر الباب بالآيات القرآنية التي يرى لها تعلّقاً بالمسألة وما يُستنبط منها من استنباطات جليّة للصّحابة فمن بعدهم، يسوقها كلّها بأسانيدٍ إليهم.

(١) السنن الكبير للبيهقي: ٦٢ / ١، تحقيق الدكتور عبد الله التركي.

ولم يكتفِ البيهقي بإيراد الأدلة لمذهب الشافعي، بل يذكر ما يستدل به اصحاب المذاهب الأخرى فإننا نجده يترجم لها، كقوله مثلاً: باب من قال: لا يُقرأ خلف الإمام على الإطلاق، ثم يقول: باب من قال: يُقرأ خلف الإمام فيما يُجهرُ فيه بفاتحة الكتاب وفيما يُسرُّ فيه بفاتحة الكتاب فصاعداً، وهو أصح الأقوال على السنة وأحوطها. وقد جعل كتابه مُستوعباً لأحداث الأحكام من أخبار وآثار بمختلف درجاتها مع التمييز بينها.

ومن منهجه أيضاً تكرار الأحاديث حسب ما يُمكن أن يُستنبط منها، ولعلهُ في هذا التكرار يشبه البخاري، وقد زاد هذا التكرار من حجم الكتاب، فجاء في مائتي جزء حديثي كما يقول البيهقي نفسه.

وقد يُكرر البيهقي الحديث لفائدة تعرض له في الباب، أو لعلو في الإسناد، فإن منهجه قائم أساساً على الاستدلال، فلا يخرج النص في الباب إلا لمقصد استدلالِي يهدف من ورائه إلى هدف ما.

ولم يكن البيهقي يكتفي بموضع الاستشهاد في الحديث دائماً، بل كان كثيراً ما يذكره بأكمله.

وامتاز «السنن الكبير» بأنه جمع بين علم الحديث والفقهِ وبيان علل الحديث ووجه الجمع بين الأحاديث.

ونستطيع أن نستخلص أهم ما تميّز به الكتاب من نواح عدة. فمن ناحية الإسناد نجد أن أهم ما يميزه أنه لا يُخرّج فيه حديثاً أو أثراً أو حكاية أو شعراً أو تعديلاً أو تخريجاً إلا بالإسناد.

ثم نجد اهتمامه بتعدد الأسانيد والطُّرق، فهو يورد عن الراوي الواحد أكثر من رواية، مرة بالانقطاع ومرة بالوصل، أو مرة بالوقف وأخرى بالرفع.

ولم يخل البيهقي كتابه من فائدة عظيمة هي بيان حال الرواة الذين يرى فيهم ما يُضعف روايتهم، سواء من رأيه هو فيهم أو بنقل أقوال أئمة هذا الشأن.

ومن ناحية المتن يمتاز عن غيره بإيراد الحديث الذي رواه غيره مختصراً أو مجملاً، فيورده البيهقي مطولاً مُفسراً.

ويذكر البيهقي أقوال الصحابة والتابعين، وقد اهتم بذكر آرائهم اهتماماً واسعاً يجعل من الكتاب من أهم مصادر أقوالهم، ويذكر أحياناً أقوال فقهاء الأمصار وآراء نقاد الحديث وأقوال اللغويين ومناظرات العلماء.

ومن الأمور التي لا حظنا البيهقي يلتزمها عزو الأخبار إلى الصحيحين وغيرهما من كتب السنة، وهذا العزو إنما يعني وجود أصل الخبر فيها، وقد يختلف بعض الاختلاف في لفظه مع سياق البيهقي.

فاليهقي إذا عزا الحديث لواحدٍ من الصحيحين فإنما يعزو أصل الحديث لا ألفاظه^(١). إلا أنه وقع أحياناً قليلة أن يعزو الخبر إلى «الصحيحين»، معاً، وهو في أحدهما فقط، ومن ذلك حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «تعمس عبد الدينار والدرهم». قال: أخرجه البخاري ومسلم، البخاري عن يحيى بن يوسف، ومسلم عن مسلم بن سلام^(٢). والصواب أنه في البخاري فقط.

يقول المارديني: «أما مسلم فلم يخرج، بل ولا يوجد في شيوخ مسلم من يدعى مسلم بن سلام، بل ولا في شيوخ الجماعة»^(٣).

ومن ذلك حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «المدينة حرام ما بين غير إلى ثور». فقد قال المصنف: أخرجه البخاري ومسلم في «الصحيح»، من حديث زائدة وغيره عن الأعمش^(٤).

ولم نجده بهذا الإسناد عند البخاري وهو عند مسلم وحده. وقد يعزو الخبر إلى أحد «الصحيحين»، مع أنه فيهما معاً، ومن ذلك حديث أبي هريرة رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «صلاة في مسجدي هذا خير من ألف صلاة فيما سواه إلا المسجد الحرام». قال البيهقي: رواه البخاري في «الصحيح»، عن عبد الله بن يوسف، عن مالك. ولم يشر إلى تخريج مسلم له^(٥)، ولكنه في موضع آخر عزاه إليهما، وهذا صحيح^(٦).

(١) فتح المغيث: (٢٢/١، ٢٣)، السنن الكبير للبيهقي: ٦٦/١، تحقيق الدكتور عبد الله التركي.

(٢) السنن الكبير، برقم: (٢١١٩٠).

(٣) الجواهر النقي: ١٩٦/٥، السنن الكبير للبيهقي: (٦٦-٦٧)، تحقيق الدكتور عبد الله التركي.

(٤) السنن الكبير، برقم: (١٠٠٤٦). السنن الكبير: ٦٧/١ تحقيق د. التركي.

(٥) السنن الكبير، برقم: (٢٠١٦٣). السنن الكبير: ٦٧/١ تحقيق د. التركي.

(٦) السنن الكبير، برقم: (١٠٣٧١). السنن الكبير: ٦٧/١ تحقيق د. التركي.

نقده للأخبار:

وأما نقده للأخبار فأمر مُتصل في أعماله كلها، فقد يحكم على بعضها موجهًا حكمه إلى السند، وهو في ذلك قد يكتفي بالحكم على الراوي دون ذكر السبب، ودون أن يعزوه إلى أحد من النقاد السابقين، فالظاهر أن هذا الحكم من اجتهاد البيهقي نفسه، وأحيانًا يعزو الرأي لقائله، وممن نقل عنهم: الشافعي، وأبو حنيفة، وأحمد بن حنبل، ومالك، وشعبة، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، والحميدي، والبخاري، وأبو حاتم، وأبو عيسى الترمذي، وأبو داود السجستاني، وأبو عبد الرحمن النسائي، وأبو أحمد بن عدي، ومحمد بن المنكدر، والدارقطني، وشيخه الحاكم أبو عبد الله الحافظ، لكنه يُكثر من نقل آراء الدارقطني وابي حاتم^(١).

هذا وقد ذكر الدكتور نجم عبدالرحمن خلف أن للإمام البيهقي في كتابه «السنن الكبرى» ما يربو على (١٦٨) مرجعًا^(٢).

هذا وإن الفروق بين النسخ المطبوعة واضحة.

فقد بلغ عدد النصوص في كتاب «السنن الكبير»، طبعة مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، بتحقيق الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي (٢١٨٤٤) نصًا.

وطبعة مكتبة دار الباز - مكة المكرمة - ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م، بتحقيق: محمد عبد القادر عطا (٢١٦٠١) نصًا.

وبتحقيق مجلس دائرة المعارف النظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد، الطبعة: الأولى، ١٣٤٤ هـ، عدد الأجزاء: (١٠). و(٢٢٣٤٠) نصًا.

ولعل سبب هذه الفروق يرجع إلى الاختلاف في اعتبار ما يذكره المصنف عقب الرواية من تعليقات، فبعضهم يعطيه رقمًا مُستقلًا، والبعض الآخر يجعله مندرجًا تحت رقمها.

وقد هدب كتاب «السنن الكبير»، الإمام شمس الدين أبو عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ). في كتاب «المهدب في اختصار السنن الكبير»^(٣).

(١) السنن الكبير: (٦٧/١-٦٨)، تحقيق د. التركي.

(٢) ينظر بالتفصيل كتاب: «موارد الإمام البيهقي في كتابه السنن الكبرى» للدكتور نجم عبدالرحمن خلف، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١، ١٩٨٩ م.

(٣) نشر الكتاب قديمًا بمصر، بواسطة زكريا علي يوسف، وتحقيق حامد إبراهيم ومحمد حسين العقبي وصلًا فيه إلى باب من أوجب نصف صاع بر - في زكاة الفطر.

وطبع كاملاً، بتحقيق دار المشكاة للبحث العلمي، ودار الوطن. ط ١، ٢٠٠١.

اختصر فيه الحافظ الذهبي أسانيد البيهقي وأبقى منها ما يعرف به مخرج الحديث، وما حذف من السند إلا ما صح إلى المذكور، فأما متونه فأتى بها إلا في مواضع قليلة جداً من المكرر.

وفيما عمله الحافظ الذهبي فائدة عظيمة حيث إن كثيراً من شيوخ البيهقي وشيوخه وربما الطبقة التي فوقها أيضاً لا تتوافر المصادر التي تترجم لهم، فإذا حذف الحافظ الذهبي بداية السند في مختصره دل على صحة الإسناد المحذوف، وبذلك يكون قد كفى طلاب العلم مؤنة البحث عن تراجم أولئك الشيوخ.

كما تكلم الحافظ الذهبي على كثير من الأسانيد، ورمز على الحديث بمن خرج من الأئمة الستة (خ م د ت س ق) ولم يتم ذلك وقد أتمه المحققون.

كما قام المحققون بعمل فهرس للكتاب اشتملت على فهرس الآيات، وفهرس لأطراف الأحاديث والآثار وفهرس للرواة الذين تكلم عليهم الحافظ الذهبي، وتقع في المجلدين التاسع والعاشر من مجلدات الكتاب العشرة.

وعلى «السنن الكبير»، حاشية للشيخ علاء الدين قاضي القضاة، عز الدين عليّ ابن فخر الدين عثمان بن إبراهيم بن مصطفى بن سليمان المارديني الحنفي، المعروف بابن التُّركماني، المتوفى سنة (٧٥٠هـ)، سَمَّاهَا: «الجوهر النقي في الرد على البيهقي» في سفر كبير أكثرها اعتراضات عليه، ومناقشات له، ومباحثات معه وقد لخصها زين الدين قاسم بن قُطْلُوبغا الحنفي (ت ٨٧٩هـ)، وسَمَّاهَا: «ترصيع الجوهر النقي»، ورتبه على ترتيب حروف المعجم، وصل فيه إلى حرف الميم، وكتاب «المدخل إلى السنن الكبرى».

وكتاب: «فوائد المُتَّقَى من زوائد البيهقي»^(١): للحافظ شهاب الدِّين، أحمد بن أبي بكر ابن إسماعيل البوصيري (ت ٨٤٠هـ).

انتقى الإمام البوصيريُّ زوائد «السنن الكبير» للإمام البيهقيِّ على الصَّحيحين، والسنن الأربعة، وذكر لكلِّ حديثٍ شواهد، وميز بين نصِّ البيهقيِّ وما يأتي به هو بقوله: «قلت».

ويذكر مع كلِّ خبرٍ إسناده كما رواه الإمام البيهقيُّ، وذكر الإمام البوصيريُّ رأيه برجال الأسانيد.

(١) له نسخة خطية بدار الكتب المصرية من ثلاثة أجزاء، الموجود منها الجزء الثاني والثالث تحت رقم: (٣٥٧) حديث، ويبدأ الثاني بآبواب كتاب الزكاة، وينتهي بآخر كتاب الرجعة، ويقع في (٢٣٢ ورقة). أمَّا الثالث فيبدأ بآبواب كتاب الطلاق وينتهي بآخر (عدة أم الولد إذا توفي عنها سيدها)، ويقع في (٢١٨ ورقة).

المَسَانِيدُ وَأَشْهُرُ مُصَنَّفَاتِهَا

إنَّ معرفةَ راوي الحديث من الصَّحابةِ هو من أفضلِ الطُّرُقِ التي تُيسِّرُ جمعَ مروياتِ كلِّ صحابيٍّ، والطريق إلى هذه الروايات، وهذا ما يُسمَّى عند المُحدِّثينَ بالمَسَانِيدِ:

١. المُسْنَدُ لغةً: اسمُ مفعولٍ من أسندَ الشَّيْءَ إليه، بمعنى عَزَاهُ ونسبَهُ له.

٢. المُسْنَدُ اصطلاحًا: هي الكتب التي موضوعها جعل حديث كل صحابي على حِدَةٍ، صحيحًا، كان أو حسنًا، أو ضعيفًا^(١).

طريقة تصنيف المَسَانِيدِ: قد تُرتَّبُ المَسَانِيدُ على حروف الهجاء في أسماء الصحابة كما فعله غير واحد وهو أسهل تناوُلًا، أو على القبائل أو السَّابِقَةِ في الإسلام، أو الشرافة النَّسَبِيَّةِ أو غير ذلك، وقد يقتصر في بعضها على أحاديث صحابي واحد كـ«مسند أبي بكر» أو أحاديث جماعة منهم كـ«مسند الأربعة، أو العشرة»، أو طائفة مخصوصة جمعها وصف واحد كـ«مسند المقلين» و«مسند الصحابة الذين نزلوا مصر» إلى غير ذلك^(٢).

وقد يطلق المُسْنَدُ عندهم على كتاب مرتب على الأبواب، أو الحروف، أو الكلمات، لا على الصحابة، لكون أحاديثه مُسْنَدَةً ومرفوعة، أو أُسْنَدَتِ ورفعت إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - «كصحيح البخاري» فإنه يُسمَّى «بالمُسْنَدِ الصحيح» وكذا «صحيح مسلم» و«كسنن الدارمي» فإنَّهَا تُسمَّى «مسند الدارمي» على ما فيها من الأحاديث المرسلة والمنقطعة، والمُعْضَلَةُ.

أشهر المَسَانِيدِ^(٣):

١. المُسْنَدُ^(٤): للإمام أبي عبد الله، أحمد بن محمد بن حنبل الشَّيبانيِّ، البصريِّ، المروزيِّ، ثمَّ البغداديِّ (ت ٢٤١هـ)^(٥).

(١) ينظر: لسان العرب: ٣/٢٢١، تاج العروس: ٨/٢١٥، البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر للسيوطي: ١/٣١٥، تدريب الراوي: ١٥٤، الرسالة المُسْتَطْرَفَةُ: ٦١.

(٢) ينظر: تدريب الراوي: ١٥٤، الرسالة المُسْتَطْرَفَةُ: ٦١.

(٣) هذا البحث مختصر من كتابنا: «شرح السُّنَّةِ ومصادرها»... ومن أراد المزيد فليراجع هذا الكتاب، فقد ذكرت فيه مُعْظَمَ كُتُبِ المَسَانِيدِ، وتحدّثت عنها وعن محتواها.

(٤) فهرسة ابن خير: ١٣٩، المعجم المفهرس لابن حجر: ١٢٩-١٣١، برقم: (٤٧٦).

(٥) ترجمته ومصادرها في: سير أعلام النبلاء: (١١/١٧٧-٣٥٨).

أشهر طبعات المُسند^(١):

عُني كثير من دور النشر بطباعة المسند، وإخراجه، وقد تفاوتت طبعات الكتاب من حيث الجودة وحسن الإخراج، فمن ذلك:

(أ) الطبعة الأولى بمصر في المطبعة الميمنية سنة ١٣١٣هـ، وهي التي صورتها بعد ذلك دار الفكر والمكتب الإسلامي وكلاهما في بيروت، وهي في ستة مجلدات، وطبع معه في حاشيته كتاب «منتخب كنز العمال» لعلي بن حسام الدين الهندي (ت ٩٧٥هـ)، وهي أشهر طبعاته التي عليها المعول والتي يُعزى إليها في أكثر كتب المعاجم والفهارس ونحوها، وفيها سقط يظهر في عدة مواضع بمقارنتها بما في المصادر الفرعية، ويبين ذلك بوضوح كتاب: «إطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي» للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق الدكتور زهير بن ناصر الناصر، حيث يوجد فيه مجموعة من الأحاديث التي سقطت من «المسند» المطبوع، كما نبه إلى ذلك المحقق، ولأبي عبد الله محمود بن محمد الحداد سلسلة من الاستدراكات على الطبعة السابقة، منها كتابه: (صلة المسند الساقط من نشرة مسند الإمام أحمد)، واستدرك فيه الجزء الخامس عشر من مسند الأنصار وغيره، حيث سقط من المطبوع، كما استدرك أيضًا قطعة من مسند أبي سعيد الخدري، سقطت من «مسند الإمام أحمد» المطبوع.

كما لا تسلم هذه الطبعة من التصحيف والتداخل.

(ب) الطبعة المحققة لأبي الأشبال: أحمد محمد شاكر (ت ١٣٧٧هـ) فحقق النص، وقابله على نسخ خطية، ورقم الأحاديث، وخرّج بعضها، وتكلم على أحوال روايتها، ووضع فهارس علمية دقيقة في آخر كل مجلد، ومات - يرحمه الله - قبل أن يتمه، والمطبوع منه إلى مسند أبي هريرة رضي الله عنه في سبعة عشر مجلدًا، ثم أتمه حمزة الزين في دار الحديث بالقاهرة.

وكلاهما لم يشترط التنبيه على السقط والخلط الواقعين في النسخة الميمنية.

(ج) طبعة مؤسسة الرسالة في بيروت ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م، وهي أفضل الطبعات إلى الآن،

(١) ينظر مقدمة تحقيق كتاب: «القول المُسَدَّد في الذَّب عن مُسند الإمام أحمد» للحافظ ابن حجر، بتحقيق ولدنا محمد موفق عبد الله (رسالة ما جستير).

وقد أشرف على إصدارها معالي الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي، وأشرف على تحقيقها وتخريج نصوصها والتعليق عليها العلامة شعيب الأرنؤوط، مع مجموعة من العلماء.

وتميزت هذه الطبعة بالناية الفائقة في تحقيق النص على عدة نسخ خطية، وتجنبنا كثيراً من التصحيحات التي وقعت في الطبقات السابقة، كما تمم كثير من المواضع الساقطة من المسانيد في الكتاب، مع تخريج الأحاديث تخريجاً شاملاً، وإعداد فهرس متنوعة، وقد ظهرت في المكتبات هذه الطبعة كاملةً.

وقد جاء هذا الطبعة بـ(٤٥)، مجلداً، إضافة إلى (٧) مجلدات فهرس متنوعة، فأصبح عدد مجلداته (٥٢)، مجلداً، وقد بلغ عدد الأحاديث (٢٧٦٤٧) حديثاً.

(د) طبعة المكنز الإسلامي، وهي آخر طبعة للمسند، وقد حصل شيخنا الأستاذ الدكتور أحمد معبد عبدالكريم على نسخ فيها زيادات لم تُذكر في طبعة مؤسسة الرسالة، وقد بلغ عدد أحاديثها (٢٨٢٩٥)، وأثبتوا فيها زيادات القطيعي على المسند وهي أحد عشر حديثاً.

وهناك عدة طبقات لمسند الإمام أحمد غير المذكور سابقاً، لم أذكرها وذلك لاعتمادهم على مَنْ قبلهم من الطبقات، فاكتفيتُ بذكر الطبقات المهمة.

وهناك اختلاف في أعداد أرقام الأحاديث في مُسند الإمام أحمد باختلاف الطبقات، ولعلَّ مرَّةً ذلك إلى الزيادات في النسخ الخطية، وطريقة المحققين في ترقيم الأحاديث وطرقها.

فجزى الله من حقق هذا السفر الضخم، ومن ساهم في طبعه ونشره.

٢. المُسْنَد: للإمام أبي يَعْلَى، أحمد بن عليّ بن المُثنّى الموصليّ (ت ٣٠٧هـ)، برواية أبي عمرو ابن حمدان^(١).

وله مسندان صغير، وكبير، وفيه قال إسماعيل بن محمد بن الفضل التميميّ، الحافظ: قرأتُ المُسَانِيدَ «كمسند العدني» و «مسند ابن منيع» وهي كالأنهار، ومسند «أبي يعلى» كالبحر فيكون مجمع الأنهار^(٢).

والرواية الكبيرة وتُسمى «المُسْنَد الكبير»، وهي رواية أبي بكر محمد ابن إبراهيم بن عليّ بن عاصم بن المقرئ الأصبهاني (ت ٣٨١هـ)، عن أبي يعلى الموصلي، واعتمد عليها الهيثميّ في كتابه: «المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي»، والعلامة أبو العباس أحمد بن أبي بكر البوصيري (ت ٨٤٠هـ)، في كتابه «إتحاف السادة المهرة بزوائد المسانيد العشرة»، ومختصره، وذكر ذلك في آخرهما، واعتمد عليها أيضًا الحافظ ابن حجر في تتبعه لما فات الهيثمي، وقد أودعها ابن حجر كتابه «المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية»^(٣).

والرواية المختصرة، هي رواية أبي عمرو محمد بن أحمد بن حمدان الحيري (ت ٣٧٦هـ)، عن أبي يعلى الموصلي، وهي التي اعتمد عليها الحافظ علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ) في كتابه «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد».

وعدد الصحابة الذين أخرج لهم في المُسْنَد: (٢١٠) صحابيًا، وعدد أحاديثه: (٧٥٥٥) حديثًا أغلبها من المرفوع.

(١) المعجم المفهرس: ١٣٦-١٣٧، برقم: (٤٩٠). وهو «المسند الصغير»، طبع بتحقيق الأستاذ حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، (١٤ مج). وطبع بتحقيق مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ، (٧مج). وسجل الكتاب رسائل علمية، بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، كلية الدعوة وأصول الدين.

وينظر بالتفصيل: طرق التخريج بحسب الراوي الأعلى، إعداد: د. دخيل بن صالح اللحيان، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة - (ج ٤٥).

(٢) الرسالة المُسْتَطْرَفَة: ٧١.

(٣) ينظر: مقدمة المطالب العالية: ١/ ٨٥.

المُسْتَخْرَجَاتُ الْحَدِيثِيَّةُ

تعريف المُسْتَخْرَجَاتِ:

المُسْتَخْرَجُ لُغَةً: اسم مفعولٍ مُشْتَقٌّ مِنَ الْفِعْلِ اسْتَخْرَجَ الْمَزِيدَ مِنَ الثَّلَاثِي خَرَجَ، وَالخُرُوجُ نَقِيضُ الدُّخُولِ، وَخَارِجٌ كُلُّ شَيْءٍ ظَاهِرُهُ، وَالاسْتِخْرَاجُ كَالِاسْتِنْبَاطِ^(١)، وَاسْتَخْرَجْتُ الشَّيْءَ مِنَ الْمَعْدَنِ خَلَّصْتُهُ مِنْ تُرَابِهِ^(٢).

المُسْتَخْرَجُ اصطلاحًا: هو كُلُّ كِتَابٍ حَدِيثِيٍّ خُرِّجَتْ أَحَادِيثُهُ وَفَقَ أَحَادِيثُ أَحَدِ الْمُصَنِّفَاتِ بِأَسَانِيدِ صَاحِبِ الْمُسْتَخْرَجِ، مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ مُصَنِّفِ الْكِتَابِ الْمُسْتَخْرَجِ عَلَيْهِ، فَيَجْتَمِعُ مَعَهُ فِي شَيْخِهِ، أَوْ مَنْ فَوْقَهُ^(٣).

شرح التَّعْرِيفِ: هَذَا التَّعْرِيفُ اسْتِنْبَطُهُ مِنْ وَصْفِ الْإِمَامِ الْعِرَاقِيِّ لِمَوْضُوعِ الْمُسْتَخْرَجِ قَالَ الْإِمَامُ الْعِرَاقِيُّ: الْمُسْتَخْرَجُ مَوْضُوعُهُ: أَنْ يَأْتِيَ الْمُصَنِّفُ إِلَى كِتَابِ الْبُخَارِيِّ، أَوْ مُسْلِمٍ فَيُخْرِجُ أَحَادِيثَهُ بِأَسَانِيدٍ لِنَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ، أَوْ مُسْلِمٍ، فَيَجْتَمِعُ إِسْنَادُ الْمُصَنِّفِ مَعَ إِسْنَادِ الْبُخَارِيِّ أَوْ مُسْلِمٍ فِي شَيْخِهِ، أَوْ مَنْ فَوْقَهُ^(٤).

قال الإمام السَّخَاوِيُّ: وَالِاسْتِخْرَاجُ: أَنْ يَعْمَدَ حَافِظٌ إِلَى «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» مِثْلًا فَيُورِدُ أَحَادِيثَهُ حَدِيثًا حَدِيثًا بِأَسَانِيدٍ لِنَفْسِهِ غَيْرِ مُلْتَزِمٍ فِيهَا ثِقَةَ الرَّوَاةِ، وَإِنْ شَدَّ بَعْضُهُمْ حَيْثُ جَعَلَهُ شَرْطًا مِنْ غَيْرِ طَرِيقِ الْبُخَارِيِّ إِلَى أَنْ يَلْتَقِيَ مَعَهُ فِي شَيْخِهِ أَوْ فِي شَيْخِ شَيْخِهِ، هَكَذَا وَلَوْ فِي الصَّحَابِيِّ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ بَعْضُهُمْ.

لكن لا يَسُوغُ لِلْمُخْرِجِ الْعَدُولَ عَنِ الطَّرِيقِ الَّتِي يَقْرُبُ اجْتِمَاعُهُ مَعَ مُصَنِّفِ الْأَصْلِ فِيهَا إِلَى الْبَعِيدَةِ إِلَّا لَغَرَضٍ مِنْ عُلُوٍّ، أَوْ زِيَادَةِ حُكْمٍ مُهِمٍّ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ، وَمُقْتَضَى الْاِكْتِفَاءِ بِالِالْتِقَاءِ فِي الصَّحَابِيِّ أَنَّهُمَا لَوْ اتَّفَقَا فِي الشَّيْخِ مِثْلًا وَلَمْ يَتَّحِدْ سِنْدُهُ عِنْدَهُمَا، ثُمَّ اجْتَمَعَ فِي الصَّحَابِيِّ

(١) انظر: لسان العرب: ٢/٢٤٩، ٢٥٠ مادة (خرج).

(٢) المصباح المنير: ١/١٦٦، وانظر: تاج العروس: ٢/٢٨-٣٠ مادة (خرج).

(٣) انظر: التبصرة والتذكرة، مع فتح الباقي: (١/٥٦-٥٧)، فتح المغيبي: ١/٣٩، تدريب الراوي:

١/١١٢، البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر للسيوطي: ٣/٨٩٧، توضيح الأفكار: ١/٦٩.

(٤) التبصرة والتذكرة: (١/٥٦-٥٧).

إدخاله فيه، وإن صرَّح بعضهم بخلافه.

وربَّما عزَّ على الحافظ وجود بعض الأحاديث فيتركه أصلاً، أو يُعلِّقه عن بعض روايته، أو يُورده من جهة مُصنِّف الأصل^(١).

والكُتُبُ المُخَرَّجَةُ لم يلتزم فيها موافقتها للكتب المُخَرَّجَةُ عليها في الألفاظ، فحصل فيها تفاوت في اللَّفْظِ والمعنى.

قال ابنُ الصَّلاح: صَنَّفَ على صحيح مُسْلِمٍ قومٌ مِنَ الحَفَاطِ، وأدركوا الأسانيد العالِيَّةَ، وفيهم مَنْ أدرك بعض شيوخ مُسْلِمٍ، فَخَرَّجُوا أحاديثه في نَصَانِيهِمْ تلكَ فالتحقت به في أن لها سِمَةَ الصَّحِيحِ وإن لم تلتحق به في خِصَائِصِهِ جمع، ويُستفاد من مُخَرَّجَاتِهِم المذكرة علوَّ الإسناد، وفوائد تنشأ من تكثير الطُّرُقِ، وَمِنْ زيادةِ أَلْفَاظٍ مُفِيدَةٍ، ثُمَّ إِنَّهُمْ لم يلتزموا فيها المُوَافَقَةَ في أَلْفَاظِ الأحاديث من غير زيادةٍ ولا نقصٍ لكونهم يروونها بأسانيدٍ أُخْرَى، فأوجب ذلك بعض التَّفَاوُتِ في بعضِ الألفاظ^(٢).

فلا يجوز أن تنقل منها حديثاً وتقول: هو كذا فيهما إلا أن تُقابله بهما، أو أن يُقُولَ المصنِّفُ أخرجاه بلفظه^(٣).

المَبْحَثُ الثَّانِي: أشهر المُسْتَخْرَجَات:

١. المُسْتَخْرَجُ على البُخَارِيِّ: للإمامِ الحافظِ، الثَّقَّةِ العَلَامَةِ، أَبِي نُعَيْمٍ، أحمد بن

عبدالله بن إسحاق المِهْرَانِيِّ، الأصبهانيِّ، الصُّوفِيِّ، الأَحْوَلِ (ت ٤٣٠ هـ)^(٤)، ذكره

الذَّهَبِيُّ في سير أعلام النبلاء^(٥)، وذكره ابن حجرٍ في «المَجْمَعُ المُؤَسَّس»^(٦)، ويُعدُّ

هذا الكتاب أحد المَراجِعِ التي أكثر الإمامُ ابن حجرٍ الاقتباس منها في كتابه «فتح

(١) فتح المغيث: ٣٩/١. وانظر: فتح الباقي على ألفية العراقي: ٥٧/١، تدريب الراوي: (١/١١٢)، (١١٤).

(٢) صيانة صحيح مسلم: ٨٨، علوم الحديث لابن الصَّلاح: ١٩.

(٣) تدريب الراوي: ١١٢-١١٣، فتح المغيث: ٤٠/١، توضيح الأفكار: ٧١/١.

(٤) ترجمته ومصادرها في: سير أعلام النبلاء: ٤٥٣/١٧.

(٥) سير أعلام النبلاء: ٣٠٦/١٩. وذكره أيضاً في تذكرة الحفاظ: ١٠٩٧/٤، وذكره السُّبْكِيُّ في طبقات

الشَّافِعِيَّةِ الكُبْرَى: ٢٢/٤، وذكره غيرهم ممَّن ترجم للإمام أبي نُعَيْمٍ.

(٦) ٩٤/٢، برقم: ٦٢٣.

الباري»^(١).

٢. المُسْتَخْرَجُ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ: لِلإِمَامِ الحَافِظِ أَبِي عَوَانَةَ يَعْقُوبَ ابْنَ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَزِيدَ النَّيْسَابُورِيِّ الأَصْلِي، الإِسْفَرَايِينِيِّ (ت ٣١٦هـ)^(٢)، قَالَ ابْنُ الصَّلَاحِ: وَمِنْهَا «مَخْتَصَرُ المُسْنَدِ الصَّحِيحِ» المُؤَلَّفُ عَلَى كِتَابِ مُسْلِمٍ تَأَلَّفَ الحَافِظُ أَبُو عَوَانَةَ يَعْقُوبَ بْنَ إِسْحَاقِ الإِسْفَرَايِينِيِّ، رَوَى فِيهِ عَنِ يُونُسَ بْنِ عَبْدِ الأَعْلَى، وَغَيْرِهِ مِنْ شُيُوخِ مُسْلِمٍ^(٣). وَقَالَ الإِمَامُ الكَتَّانِيُّ: وَفِيهِ زِيَادَاتٌ عَدَّةٌ^(٤).

وهو «المُسْنَدُ الصَّحِيحُ المُخْرَجُ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ، المَعْرُوفُ بِمُسْنَدِ أَبِي عَوَانَةَ، أَوْ صَحِيحِ أَبِي عَوَانَةَ، أَوْ مُسْتَخْرَجِ أَبِي عَوَانَةَ.

وَلَمْ يُسَمِّهِ مُؤَلِّفُهُ... فَالْكِتَابُ مُخْتَصَرٌ بِمَعْنَى مَا وَرَدَ فِيهِ عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أئِمَّةِ الحَدِيثِ مِنْ تَسْمِيَةِ جَوَامِعِهِمْ مُخْتَصَرًا، كَالِإِمَامِ مُسْلِمٍ، حَيْثُ سَمَّى كِتَابَهُ «المُسْنَدُ الصَّحِيحُ المُخْتَصَرُ مِنْ السُّنَنِ بِنَقْلِ العَدْلِ عَنِ العَدْلِ، عَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

وهو أيضًا مُسْنَدٌ لِأَنَّ مَادَتَهُ الأَحَادِيثَ المُسْنَدَةَ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَهُوَ صَحِيحٌ بِالنَّظَرِ إِلَى أَغْلَبِ أَحَادِيثِهِ.

وهو مُؤَلَّفٌ عَلَى كِتَابِ مُسْلِمٍ، بِمَعْنَى مُسْتَخْرَجٍ عَلَيْهِ^(٥).

٣. المُسْتَخْرَجُ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ: لِلإِمَامِ الحَافِظِ، الثَّقَلَيْنِ العَلَامَةِ، أَبِي نُعَيْمٍ، أَحْمَدَ بْنَ

(١) انظر: معجم المصنفات الواردة في فتح الباري: (٣٦٣-٣٦٥)، برقم: (١١٦٧).

(٢) ترجمته ومصادرهما في سير أعلام النبلاء: ٤١٧/١٤.

(٣) صيانة صحيح مسلم: ٨٩. وقال الإمام الذهبي: صاحب «المُسْنَدِ الصَّحِيحِ» الذي خَرَجَهُ عَلَى «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» سير أعلام النبلاء: ٤١٧/١٤. وقال الإمام الكَتَّانِيُّ: وفيه زيادات عدَّة. الرسالة المُسْتَطْرَفَةُ: ٢٧.

(٤) الرسالة المُسْتَطْرَفَةُ: ٢٧، وَسَمَّاهُ الحَافِظُ ابْنَ حَجْرٍ فِي «المَجْمَعِ المُؤَسَّسِ»: ٢٢٦/٢ «صَحِيحِ أَبِي أَبِي عَوَانَةَ»، وَكَذَا ذَكَرَهُ الذَّهَبِيُّ فِي عِدَّةِ مَوَاطِنٍ فِي «سِيرِ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ»، وَقَدْ طُبِعَ مِنْهُ الجُزْءُ الأَوَّلُ، وَالثَّانِي، وَالرَّابِعُ، وَالخَامِسُ بِدَائِرَةِ المَعَارِفِ العُثْمَانِيَةِ بِحَيْدَرِ آبَادِ الدِّكَنِ فِي الهِنْدِ. تَحْتَ عُنْوَانِ «مُسْنَدِ أَبِي عَوَانَةَ» وَهُوَ مُرْتَبٌ عَلَى الأَبْوَابِ. وَيُوجَدُ مَخْطُوطًا تَحْتَ عُنْوَانِ «المُسْنَدِ المُخْرَجِ عَلَى كِتَابِ مُسْنَدِ ابْنِ الحَجَّاجِ» انظر: تاريخ التراث العربي للدكتور فؤاد سزكين: ٣٤٣/١. وَقَدْ حَقَّقَ الكِتَابَ كِرْسَائِلَ عِلْمِيَّةً فِي الجَامِعَةِ الإِسْلَامِيَّةِ، كَلِيَّةِ الحَدِيثِ.

(٥) من مقدمة الكتاب، انظر: المعجم المصنف لمؤلفات الحديث الشريف: ٨٥٢/٢.

عبدالله بن إسحاق المَهْرَانِيّ، الأصبهانيّ، الصُّوفيّ، الأَحْوَلِ (ت ٤٣٠هـ)^(١)، ذكره ابنُ الصَّلَاحِ وَسَمَّاهُ «المُسْنَدُ المُسْتَخْرَجُ عَلَى كِتَابِ مُسْلِمٍ»^(٢).

ومستخرج أبي نعيم الأصفهاني على صحيح مسلم^(٣)، يزيده صحيح مسلم قوة، ويعين الباحث في الأسانيد على بلوغ مراده من صحيح مسلم، إضافة إلى زيادة الألفاظ، وبيان المدرج، أو المقلوب، أو الشاذ، أو العلل المختلفة في الأحاديث، أو بيان المبهم من الرواة، أو المعلق، أو اختلاف الألفاظ، أو غير ذلك مما لا يستغني عنه المتخصصون في الحديث وعلومه.

وقد جمع فيه (٣٥١٦) حديثاً.

(١) ترجمته ومصادرها في: سير أعلام النبلاء: ٤٥٣/١٧.
(٢) صيانة صحيح مُسْلِمٍ: ٩٠، وقد طبع تحت عنوان «المُسْنَدُ المُسْتَخْرَجُ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ»، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ-١٩٩٦م. بتحقيق محمد حسن.
(٣) طبع بتحقيق محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٦م، (٤مج) (١٦٦٥ص).

الزوائد الحديثية، وأشهر المصنّفات في الزوائد

تعريف كتب الزوائد: هي المصنّفات التي يجمع فيها مؤلّفها الأحاديث الزائدة في بعض الكتب عن الأحاديث الموجودة في كتب أخرى^(١).

وكتب الزوائد من المصنّفات الحديثية التي تمثّل نمط من أنماط التّخريج للحديث النبوي الشّريف.

أشهر المصنّفات في الزوائد الحديثية:

١. زوائد الإمام عبدالله على مُسند الإمام أحمد^(٢): للإمام أبي عبدالرحمن عبدالله بن أحمد بن محمد بن حنبل البغداديّ (ت ٢٩٠هـ).

٢. غاية المقصد في زوائد المُسند^(٣): للحافظ نور الدين، أبي الحسن، علي ابن سليمان ابن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ).

اعتنى الحافظ الهيثمي بجمع زوائد كتب الحديث على الكتب الستة أو غيرها وهو أمر عظيم الفائدة، وهو في هذا الكتاب جمع زوائد مسند الإمام أحمد على الكتب الستة بمعنى أنه لا يذكر إلا الحديث الذي لم يذكر في الكتب الستة، أو ذكر ولكن فيه زيادة في متن الحديث، وهو يذكر الحديث ولو ورد في مراسيل أبي داود، أو ما رواه البخاري معلقاً، أو خارج الصحيح، أو رواه الترمذي في الشمائل ونحو ذلك.

٣. المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي^(٤): للحافظ نور الدين، أبي الحسن، علي ابن سليمان بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ).

هو من كتب الزوائد على الكتب الستة، وهي تذكر الأحاديث التي لم ترد في الكتب الستة المشهورة في السنة، ولو كان المتن واحداً إذا تغير الصحابي الراوي، والهيثمي يذكر هنا الحديث الزائد سواء أكان كل المتن زائداً، أم كان أصل الحديث في الكتب الستة ولكن

(١) أصول التّخريج ودراسة الأسانيد لأستاذنا الدكتور محمود الطحان: ١١٩، تدريب الراوي للسيوطي: ١/١٠٠، الرسالة المُستطرفة: ١٧٠.

(٢) الرسالة المُستطرفة: ١٩.

(٣) طبع بتحقيق خلاف محمود عبدالسميع، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١م، (٤مج)، (١٧٥٢ص).

(٤) طبع بتحقيق سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣م، (٢مج)، (١٠٥٤ص). وطبع أيضاً بتحقيق نايف هاشم، تهامة للنشر والمكتبات، جدة.

الزائد جملة أو أكثر.

وهو يذكر ما أورده البخاري مُعلِّقًا، أو رواه النسائي في السُّنن الكبير.

٤. موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان^(١): للحافظ نور الدين، أبي الحسن، علي بن سليمان ابن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ).

أورد فيه مصنفه الحافظ الهيثمي زوائد ابن حبان على البخاري ومسلم، أي الأحاديث التي لم ترد في صحيح البخاري ومسلم.

وقد رتب الأحاديث الزوائد التي بلغت (٥١٥٣) على الكتب المعتادة في كتب السنن والجوامع - ٤٦ كتابًا - وجعل تحت كل كتاب أبوابًا تسهيلًا على الناظر فيه.

٥. مجمَعُ الزوائد ومنبع الفوائد^(٢): للحافظ نور الدين، أبي الحسن، علي بن سليمان بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ).

جمع فيه مصنفه نور الدين الهيثمي زوائد الإمام أحمد، وأبي يعلى الموصلي، وأبي بكر البزار، ومعجم الطبراني الثلاثة على الكتب الستة البخاري، ومسلم وابن ماجه، وأبي داود، والنسائي، والترمذي، وحذف أسانيدها، وجمع الأحاديث كلها على حسب الأبواب.

وقد اختصر المتون المتشابهة بحذف المكرر، وبيّن أحوال رجاله.

وقد بلغ عدد المرويات مع المكرر (١٨٧٧٦)، رواية.

٦. المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية^(٣): للإمام شهاب الدين، أحمد ابن علي ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ).

وقد اشتمل كتاب المطالب العالية زوائد المسانيد الآتية:

أ- مُسند الطيالسي: أبو داود سليمان بن داود بن الجارود البصري، الفارسي الأصل، مولى آل الزبير (ت ٢٠٤هـ).

ب- مُسند الحميدي: أبو بكر عبدالله بن الزبير بن عيسى القرشي الأسدي، المكي

(١) طبع بتحقيق محمد عبدالرزاق حمزة، دار الكتب العلمية، بيروت، (٩٩٣ص).

(٢) طبع بدار الكتاب العربي، بيروت الطبعة الثانية ١٩٦٧م، وطبع أيضًا بتحقيق محمد عبدالقادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١م، (١٢ مج مع الفهارس)، (٥٧٢٨ص).

(٣) تحقيق ودراسة وتخرّيج عبدالله بن عبدالمحسن التويجري وآخرين؛ تنسيق سعد بن ناصر الشثري، دار العاصمة: دار الغيث، الرياض، ١٤١٩هـ، ٢٠ ج في ١٠ مج.

(ت ٢١٩هـ).

ج- مُسند مُسَدَّد: أبو الحسن مُسَدَّد بن مُسْرَهْد بن مُسْرَبَل بن مُسْتَوْرَد الأَسَدِيّ البَصْرِيّ (ت ٢٢٨هـ).

ولم يقتصر الحافظ ابن حجر على مسند مُسَدَّد، بل أضاف إليه زيادات مُعَاذ بن المُثَنَّى العنبريّ البصريّ (ت ٢٨٨هـ) - وهو نفسه راوي مُسند مُسَدَّد الكبير - وهي قليلة، كما أشار ذلك الحافظ ابن حجر في مقدمة المطالب العالية.

ح- مُسند عبدالله بن محمد بن أبي شيبه: إبراهيم بن عثمان الواسطيّ الأصل، الكوفيّ (ت ٢٣٥هـ).

خ- مُسند العَدَنِيّ: محمد بن يحيى بن أبي عَمْرٍ العَدَنِيّ، المكيّ، شيخ الحرم في زمانه (ت ٢٤٣هـ).

د- مُسند عبد بن حميد بن نصر الكشيّ (ت ٢٤٩هـ).

ذ- مُسند: الحارث بن محمد بن أبي أسامة - واسمه داهر -، التميميّ مولا هم، البغداديّ (ت ٢٨٢هـ) في يوم عرفة.

هذه المسانيد هي التي صرّح بها الحافظ ابن حجر في عنوانه للكتاب، حيث سمّاها: «المطالب العالية بزوائد الأئمة الثمانية»، وهي التي وقعت للحافظ كاملة بالإسناد إلى مُصنفيها، وأضاف إليها:

ر- وأضاف إليها زوائد «المُسند الكبير» لأبي يعلى أحمد بن عليّ بن المُثَنَّى الموصليّ (ت ٣٠٧هـ)، وهي رواية أبي بكر بن المقرئ، واقتصر على ما فات شيخه الهيثمي فقط، حيث اعتمد الهيثميّ على الرواية الصغرى، وهي رواية ابن حمدان.

ز- وزوائد مُسند إسحاق بن راهويه: إسحاق بن إبراهيم بن مَخْلَد التميميّ، الحنظليّ، المروزيّ، نزيل نيسابور (ت ٢٣٨هـ).

وقد وقف الحافظ ابن حجر على قدر النصف من هذا المُسند الجليل.

ولم يقتصر الحافظ ابن حجر - رحمه الله تعالى - في كتابه هذا على المسانيد العشرة التي صرّح بها وألّف كتابه من أجل زوائدها، بل أضاف إليها كُتُبًا أُخرى إمّا على سبيل التخريج والمتابعة، أو التعليق، أو الاستشهاد، أو غيرها من الأغراض، حتى إنه جعل بعضها أصلًا في بابه دون المسانيد العشرة.

وأما الأصول التي اعتمدها الحافظ ابن حجر في تخريج زوائده عليه، فهي الكتب الستة،
ومسند الإمام أحمد^(١).

قال السخاوي: وفيه أيضا الأحاديث الزوائد من المسانيد التي لم يقف عليها مصنفه
اعني شيخنا تامة كإسحاق بن راهويه، والحسن بن سفيان، ومحمد بن هشام السدوسي،
ومحمد بن هارون الروياني، والهيثم بن كليب وغيرها^(٢).

وقد ساق الحافظ ابن حجر الأحاديث بأسانيدها، ولم يعلّق على الأحاديث بيان درجتها
من الصحة أو الضعف، أو يبيّن حال رجال الأسانيد، غير أنه تكلم في بعض المواضع على
الأحاديث، والأسانيد.

وقد اختصر الحافظ ابن حجر الكتاب في آخره، فحذف الأسانيد، واختصر المتون
المتشابهة، بحذف المكرر وبيان من أخرج الحديث من أصحاب تلك المسانيد، ليسهل
الكشف عن تلك الأحاديث.

إنّ هذا الموجز لا يعني نهاية المطاف بل على الأستاذ أن يُراجع المادة مع طلابه،
ويحاول أن يُعرفهم على هذه المُصنّفات ومناهج التّأليف فيها، من خلال زيارة المكتبة، أو
القراءة في البرامج الحديثة التي طبعت هذه المصادر إلكترونيا وذلك كي تتسع أفاق
الطلاب من الناحية العملية...

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

وصلّى الله على سيّدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

كتبه

أ.د/ موفق بن عبدالله بن عبدالقادر

مكة المكرمة

٢٨ / ١٢ / ١٤٣٦ هـ

(١) ينظر: مقدمة المطالب العالية لابن حجر: ٨٤-٨٦.

(٢) الرسالة المُستطرفة: ١٧١.